Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

# تاثير العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية– دراسة حالة الاردن

**أ.د. سعد محمود الكواز**
رئيس قسم الاقتصاد، جامعة الموصل– العراق
Saad mahmood@uomosul.edu.iq
**م . لوره باسم بشير الساعور**
كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الحمدانية– العراق
Lora.basim@yahoo.com

**استلام البحث:** 28/08/2021 **مراجعة البحث:** 09/09/2021 **قبول البحث:**10/09/2021

## ملخص الدراسة:

لقد أدت التطورات الكبيرة لتكنولوجيات الاتصال وثورة المعلومات إلى بروز مفهوم الاقتصاد الرقمي مما إلى ظهور صور جديدة للعمل المصرفي ،وكما أن انتشار وسائل الدفع الالكتروني كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية والتي يمكن من خلالها التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وخاصة في ظل انتشار الخدمات الالكترونية واستخدامها كنوع من اشكال التحول الى الاقتصاد الرقمي، ومن هنا جاءت اهمية الدراسة من خلال ابراز دور البنك المركزي كسلطلة نقدية في إدارة السياسة النقدية في ظل هذه التطورات مع دراسة حالة الاردن، حيث تفترض الدراسة الى ان استخدام وسائل الدفع الحديثة(العملات الرقمية) سيؤثر على ادوات السياسة النقدية وعلى وظائف البنك المركزي ، ويهدف البحث الى ضرورة فهم العلاقة بيت العملات الرقمية بالسياسة النقدية ومدى تاثيرها على التعاملات النقدية في الاقتصاد فضلا عن مواكبة التطورات العالمية في مجال الصيرفة المركزية ،كما توصلت الدراسة إلى أن العملة الرقمية ستؤثر على دور البنك وان انتشارها الواسع سيؤدي إلى تلاشي مفهوم السيولة وبالتالي زوال دور أدوات السياسة النقدية في التحكم بالكتلة النقدية.

**الكلمات المفتاحية:** العملة الرقمية ، السياسة النقدية ، الاقتصاد الرقمي.


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

# The impact of digital currency on monetary policy tools, a case study of Jordan

**Prof. Dr. Saad Mahmoud Khalil Al-Kawaz**
Head of the Economics Department, University of Mosul

**Lora Bassem Bashir Al-Saor**
College of Administration and Economics, Hamdaniya University

## Abstract:

The great developments in communication technologies and the information revolution have led to the emergence of the concept of the digital economy, which has led to the emergence of new forms of banking, and the spread of electronic payment methods has had an impact on the Central Bank's fulfillment of its responsibilities in managing monetary policy through which it controls the cash balance and controls financing, especially In light of the spread of electronic services and their use as a form of transformation into the digital economy, hence the importance of the study by highlighting the role of the Central Bank as a monetary authority in managing monetary policy in light of these developments with the case study of Jordan, where the study assumes that the use of modern payment methods ( Digital currencies) will affect the tools of monetary policy and the functions of the central bank, and the research aims to understand the relationship between the house of digital currencies and monetary policy and the extent of its impact on monetary transactions in the economy as well as keeping pace with global developments in the field of central banking, as the study concluded that the digital currency will affect The role of the bank and its wide spread will lead to the disappearance of the concept of liquidity and thus the disappearance of the role of monetary policy tools in controlling banks The cash machine.

**Keywords:** Digital currency, monetary policy, digital economy.

## المقدمة

لقد طرأت تحولات كبيرة على الاقتصاد وعلى المجتمع بشكل عام نتيجة للتطورات التي شهدها قطاعات التكنولوجيا والمعلومات من نمو وتكامل وتعقيد ، حيث أصبحت الأدوات الإلكترونية قادرة على تحقيق الاتصال المباشر مع بعضها البعض وبالتالي الى حدوث الإنفجارالواسع في استخدام الإنترنت لثورة رقمية عملت على إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الإقتصاد وتفكيك النظم التقليدية والى ظهورنظام جديد يعرف بالإقتصاد الرقمي بحيث ظهرت اثاره في العديد من المجالات كالإعمال التجارية،الإدارة العامة ، التعليم ، الصحة والزراعة وغيرها. بحيث اصبح بالامكان الافراد والمؤسسات اتخاذ القرارات والاختيار الانسب عند مقارنتها بالاسعار ومن هنا نجد بان الاردن احتلت كغيرها من الدول بشروع نحو اجراء اصلاحات هيكلية من اجل التغلي على الركود الاقتصادي من خلال ادراها باهمية المعرفة ووجود تقنيات المعلومات والاتصالات التي تعمل على خلق فرص جديدة للنمو وهذا الامر ادى الى ظهور شكل جديد من التنمية الاقتصادية العالمية المتأصلة في مفهوم الاقتصاد الرقمي


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

والمتمثل باستخدام تقنيات الرقمية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من النواحي الايجابية في العملة الرقمية الا انها لاتخلو من المخاطر التي من الضرورة العمل على مجابهتها ، ومن ضمن هذه المخاطر هو تاثير العملة على السياسة النقدية لكون السياسة النقدية تعد من اهم الادوات المستخدمة لتحقيق الاستقرار وبناء سياسة اقتصادية وهذا الامر يتطلب من البنك المركزي بأن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية خاصة في ظل انتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية وزيادة استخدامها كشكل من أشكال التحول إلى الاقتصاد الرقمي بالنسبة للاردن عن طريق مراقبتها بواسطة السياسة النقدية ،ومن خلال هذه البحث سوف نتطرق للتعرف على مفهوم الإقتصاد الرقمي والعملة الرقمية ومميزاتها وعن واقع الاقتصاد الرقمي في الاردن ومن ثم بيان تاثير العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية وهذا ما سنسلط الضوء عليه من خلال بحثنا.

## اهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من خلال رسم خارطة طريق امام الإقتصاد الاردني ليكون قادرا على الإنتقال بطريقة سريعة نحو الاقتصاد الرقمي والتوسع فيه بشكل كامل .وكذلك يستمد اهميته ايضا من خلال الدور الذي يقوم به البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية والمحافظة على توازن النشاط الاقتصادي، وضرورة مسايرة التطو ا رت المستمرة باختيار التقنيات والوسائل والأنظمة التي من شأنها أن تساهم في تطور اقتصاد الدولة وتحقيق الأهداف خاصة في ظل الاقتصاد الرقمي الحديث .

## مشكلة الدراسة:

ان التطورات الكبيرة التي احدثتها ثورة التكنولوجيات والمعلوماتية ادت إلى بروز مفهوم الاقتصاد الرقمي الذي ادى بدوره الى ظهور شكلا جديدا للعمل المصرفي فضلا عن انتشار وسائل الدفع كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية عن طريقها التحكم بالنقود والرقابة على التمويل وخاصة فيما يتعلق الامر بالخدمات الالكترونية واستخدامها كنوع من اشكال التحول الى الاقتصاد الرقمي وهذا الانتشار الواسع ادى الى زوال مفهوم السيولة ودور السياسة النقدية في التحكم بالكتلة النقدية. ومن هنا تبع مشكلة الدراسة حول التساول التالي: ما هو مدى تاثير العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية في الاردن .

## فرضية البحث:

وينطلق البحث من فرضية مفادها بان استخدام وسائل الدفع الحديثة(العملات الرقمية) سيؤثر على ادوات السياسة النقدية وعلى وظائف البنك المركزي في الاقتصاد الاردني وللتحكم في إدارة النقود الكترونية يجب توفر تنظيم محكم وقانوني كالذي يتمتع به نظام الدفع التقليدي.

## هدف البحث :

يهدف البحث الى ضرورة فهم العلاقة بيت العملات الرقمية بادوات السياسة النقدية ومدى تاثيرها على التعاملات النقدية في الاقتصاد فضلا عن مواكبة التطورات العالمية في مجال الصيرفة المركزية، والتعرف على أهم التحديات التي تواجهها البنوك


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المركزية لإدارة السياسة النقدية في وجود وسائل الدفع الحديثة. مع التركيزعلى مؤشر الوصول الرقمي وأبرز مفرداتها ومحاولة قياسها في الاردن واقتراح الحلول.

## منهجية البحث:

تم إلاعتماد على أسلوب التحليل الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية، تنهج الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال إستقراء وتحليل الدراسات والمقالات التي تعرضت الى الاقتصاد الرقمي ومدى إتساع الفجوة الرقمية وتداعياتها وذلك عبر تاثير العملة الرقمية في ادارة السياسة النقدية وادواتها في الاقتصاد الاردني من خلال المراجع والكتب والمجلات والاطاريح العلمية الرصينة.

## المحور الاول: الجانب النظري للمفاهيم العامة للاقتصاد الرقمي والعملة الرقمية :

### اولا: المفاهيم العامة للاقتصاد الرقمي والعملة الرقمية:

إن الإنتشار السريع لوسائط الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات وما أحدثته من تغيرات في جوانب حياة الإنسان أدى الى تغيرات مباشرة في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية ،أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد في الإقتصاد وهو مايطلق عليه "بالاقتصاد الرقمي" والذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للإقتصاد، ويعد الاقتصاد الرقمي من اكبر الاقتصادات تنوعاً،والتي فرضتهُ الاكتشافات والحقائق العلمية انطلاقا لاهميته في تحقيق التنمية البشرية.

فيعرف الاقتصاد الرقمي بانه الإقتصاد الذي يركز على إستعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات في القطاعات الجديدة في مجال التقنـية الدقيقة، ويقصد به ايضا بإنه ذلك الإقتصاد الذي يعتمد على مبدأ إنتاج وإستعمال المعرفة لكونها القوة الدافعة للنمو الإقتصادي (النجار،2007، 25) ،وهناك تعريف اخر( للاقتصاد الرقمي) بانه ذلك التفاعل المستمر بين تكنولوجيا المعلومات من ناحية وبين الاقتصاد القومي والدولي من ناحية أخرى بما يحقق الشفافية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لكافة القرارات المالية والتجارية والاقتصادية لتلك الدولة .وإقتصادالرقمي (المعرفي) يمثل مرحلة النضوج والتطور لإقتصاد المعلومات الذي يركــز على معالجة البيانات وسرعة الإتصال وعن الرؤية المستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للإقتصاد(بوشول،2007، 121). وتكمن اهمية الاقتصاد الرقمي من خلال وجود العديد من القوى الدافعة التي تؤدي الى حدوث تغيرات في قواعد التجارة والقدرة التنافسية المحلية في ظل اقتصاد الرقمي بزيادة الإنتاجيّة وتقليل تكاليفها عن طريق استخدام الأساليب المتقدّمة والوسائل التقنيّة الخاصة باقتصاد الرقمي وكذلك بيئة لجذب الاستثمارات وتوسعها وبالاخص فيما يتعلق بمجال المعرفة مما يعزز من الاستثمار في مجال رسمال المعرفي الذي يضمن استمرار وتطور الشاطات الاقتصادية. ونستخلص مما سبق بان الاقتصاد الرقمي يبني أساسا على التطور التكنولوجي والذي يزيد من فرص نمو المنتجات والخدمات وبالاخص تلك التي تكون لها قابلية التداول التجاري رقميا عبر شبكات المعلوماتية.


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

اما بالنسبة للعملة الرقمية فيمكن تعريفها على انها قيمة رقمية يمكن من خلالها تداولها او تخزينها الكترونيا لا تصدر عن البنك المركزي او الهيئات الحكومية وليست بالضرورة ان تكون متعلقة بعملة اخرى( بارون،2015، 1) اوعلى انها القيمة النقدية التي تصدر بصورة الكترونية من قبل القطاع العام او الخاصويتم خزنها في جهاز الكتروني. ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنه ( قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة الكترونية لصالح المستهلك ) ،وبذلك تعد هذه العملة نوع جديدة من العملة يمكن رؤيتها ولكن لايمكن لمسها وليس لها ابعاد فعلية لثقل ولاوزن وليس لها الصفات المادية الاخرى للنقود وانما هي عبارة عن أرقام تستطيع عرضها على ملايين الشاشات الحاسوبية في العالم ،فضلا عن انها لاتحتاج الى خزائن لحفظها (الرشيد ،2014، 113). وبناء على التعريفات السابقة يمكننا القول بان العملة الرقمية هي عبارة عن عملات افتراضية ليس لها كيان ملموس ولا تخضع للتحكم فيها من قبل أي إدارة رسمية دولية ويتم استخدامها عن طريق الإنترنت في عمليات الشراء والبيع أو تحويلها إلى عملات أخرى.

## ثانيا : الفرق بين العملات الرقمية والنقود الإلكترونية:

قبل ظهور العملة الرقمية كان هناك نوع من النقود يعرف بـ(النقود الإلكترونية) وهي عبارة عن قيمة نقدية ولكن بطريقة تقنية تستخدم كأداة مدفوعة مسبقا ويتم تخزينها وتداولها عبر الشبكات الالكترونية ولكن يعتبر الفرق بينها وبين العملة الرقمية بانها تعد نقود حقيقة يتم تحويلها الى وحدات إلكترونية مدفوعة وغير مرتبطة بحسابات بنكية ومخزنة على الأجهزة الإلكترونية، اما العملات الرقمية فلا تعد عملة قانونية بل هي عملة مستقلة في ذاتها ولاتكون مرتبطة بجهة قانونية أو مركزية. ومن هنا نجد بان حكم النقود الإلكترونية يكون بنفس حكمها للنقود القانونية التي يتم التداول بيها بين الجمهوروالسبب يعود الى ذلك انها فقط عبارة عن تحويل النقود الى وحدات الكترونية عن طريق الاساليب التقنية، وقد وصل عدد العملات الرقمية الى اكثر من(80) عملة لامكانية بعض الاشخاص الذين يمتلكون خبرات في البرمجيات وقدرتهم على اصدارها وتداولها بشكل سريع عبر الانترنت، وعند التأمل بحقيقة العملات الرقمية وكيفية عملها والتعامل معها، تظهرلنا العديد من الخصائص التي تتميز بها ومن اهمها(الباحوث، 2017، 23) :

1- انها عملات وهمية افتراضية وتكون مشفرة اي بمعنى ان لايمكن التعرف على اصحابها ولايمكن من خلالها متابعة عمليات الشراء والبيع التي تحدث حول العالم .
2- التقلبات والتغيرات الجنونية التي تحدث في أسعارها تجعل من مالكيها يتحملون مخاطر كبيرة بحيث يحققون ربحا اوخسارة بصورة غير متوقعة مما يجعلها عملات عالية المخاطر.
3- إمكانية إصدارها من قبل اي شخص يكون له القدرة على استخدام التقنيات الحاسوبية والبرمجية بدون وجود سلطة رقابية أو قانونية عليها لكونها نقود تسبح في الفضاء الإلكتروني بكامل حريتها فضلا عن امكانية تنقلها بسهولة وبدون حواجز من بلد الى اخر.
4- عدم وجود وسطاء بين البائعين والمشترين لهذه العملات لكون ان عملية التبادل تتم بسهولة دون الحاجة الى وسيط اثناء تداولها، ومن غير كلفة أو رسوم مادية كالموجودة في تحويات النقود المعهودة( الدولار او اليورو).


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

وهناك العديد من العملات الرقمية التي تكون مختلفة في شهرتها وحجمها وبقيمتها السوقية وقد تم انشاء العديد من هذه العملات الرقمية على مستوى العالم وحسب تاريخ انشائها ، والجدول(1) يبين لنا اهم العملات الرقمية التي يتم تداولها عبر الشبكات الالكترونية ويمكن ذكر البعض منها:

جدول(1): انواع العملات الرقمية التي يتم تداولها حول العالم وتاريخ انشائها.

| التسلسل | العملة الرقمية | تاريخ انشاؤها |
|---|---|---|
| **1** | بتكوين | 2009 |
| **2** | لايت كوين | 2011 |
| **3** | بير كوين | 2012 |
| **4** | برايم كوين | 2013 |
| **5** | الريبل | 2013 |
| **6** | كوارك | 2013 |
| **7** | ماستر كوين | 2013 |
| **8** | NXt | 2013 |
| **9** | اوروزا كوين | 2014 |
| **10** | الاثيريوم | 2015 |

المصدر: تم اعتماد عليها من خلال الموقع الالكتروني التالي:www.abounawaf.com-1

ويلاحظ من خلال الجدول(1) بان عملة البيتكوين تعد العملة القائدة من حيث قيمتها السوقية ولكنها ليست الوحيدة من بين كل العملات الرقمية لكون كل واحدة منها تمتاز بشيء مختلف عن العملة الاخرى ويتم تحديد اهمية كل عملة على اساس عدد المستخدمين والمواقع التي يتم التبادل فيها، اما بالنسبة لعملة (لايت كوين) فهي تعد ثاني اكبر العملات الرقمية من حيث حجمها وقيمتها السوقية لكونها تمتاز بسرعة تعاملها عند مقارنتها بعملة البيتكوين، اما من حيث اشهر العملات من حيث سيولتها فتعد عملة (الريبل) فهي تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث السيولة لكونها تسمح بتدفق وتناقل اموالها من شكل الى شكل اخر بسهولة ومن المحتمل ان تحل محل البنوك مستقبلا من حيث سرعة التحويات المالية وسهولتها، هذا بالاضافة الى العديد من العملات الرقمية المتواجدة وباسعار مختلفة(bajpi,2017,13) .

**ثالثاً : مزايا و مخاطر العملات الرقمية:**

تمتاز العملات الرقمية بعدة مزايا والتي تمنحها القبول لدى المتعاملين بها بالرغم من تعدد انواعها المختلفة وكما أنها تشتمل بنفس الوقت على بعض المخاطرالتي تكون مصاحبة بها عند استخدامهاوالتي يمكن ايجازها كالتالي:

1- التعامل والسرعة في الدفع وانجاز العديد من التحويلات المالية عن طريق الحاسوب.
2- يستطيع الاطراف المتعملون بهذه العملات ان يقومون بعملية الشراء والبيع دون ان يكونوا ملزمين بتقديم اي معلومات كما هو الحال بالمعاملات المصرفية.
3- غير مكلفة ويمكن تحويل هذه العملات من بلد الى اخر بدون تعقيدات ودون أن تمر باي هيئة رقابية أو بنك.


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

وعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها العملات الرقمية الا انها تكون معرضة للعديد من المخاطر ناجمة عن تدخل الاشخاص او اطراف خارجية من جانب او قد تكون ناجمة عن طبيعة العملة ومدى اعتمادها على التقنيات الحديثة، ومن اهم مخاطرعند استخدام هذه العملات كالتالي:

1- ارتفاع وانخفاض اسعارها بدرجة كبيرة بعكس النقود القانونية التي تتميز بدرجة استقرارها العالية.
2- عدم وجود اساس قانوني او خضوعها لسياسة البنك المركزي مثل النقود الورقية.
3- وجود عيوب في تصميم النظام مما يؤدي الى زيادة التهديد والاطلاع من قبل المستخدمين على الحسابات كالعبث بالمواقع الالكترونية وتعطيلها اواستخراج نسخ مزيفة بعد الحصول على معلومات عن النسخ الاصلية بطريقة غير قانونية( الباحوث،2017، 33-34) .

**المحور الثاني: السياسة النقدية مفهومها واهدافها:**

تعد السياسة النقدية أحد اهم المكونات الأساسية الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة، حيث تاخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها من اجل تحقيق اغراضها الاقتصادية المتنوعة ، ولهذا ارتأينا أن نعطي للسياسة النقدية تعريفا شاملا عن المفاهيم الخاصة بها ، وكما سنتناول ايضا مختلف الأهداف التي تسعى اليها هذه السياسة إلى تحقيقها.

**اولا: تعريف السياسة النقدية واهدافها:**

في بداية القرن(19) ظهر مفهوم السياسة وبدا التطور والاهتمام به منذ ذلك الحين مع بداية تطور المراحل الخاصة بنظرية للنقود، ويمكن تعريف السياسة النقدية بعدة صيغ وبحسب وجهات نظر مختلفة فالبعض يعرفها على أنها مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية للتحكم بالعرض النقدي والرقابة على الائتمان والبنوك من اجل تحقيق الاهداف العامة للدولة( الشافعي،2003، 23). وتعرف ايضا بانها مجموعة التدابير التي تتخذ من السلطات النقدية بقصد احداث اثر على الاقتصاد من اجل تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف(قدي،2003، 53). فالسياسة النقدية تمثل الاجراءات التي تتخذها الدولة بالتحكم بالعرض النقد بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي التي يهدف الى تحقيقه، حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة والمتمثلة بتحقيق المعدل الأمثل للنموالمصاحب بالتوظيف الكامل والاستقرار النقدي اي تحقيق الاهداف النهائية لتلك السياسة ولكن البنك لايستطيع التاثر على تلك الاهداف بشكل مباشر لذلك يتطلب الامر تحقيق الاهداف الاولية والوسيطة ليتمكن من تحقيق هدفه النهائي ولذلك سنتطرق الى اهم الاهداف السياسة النقدية التي تسعى الى تحقيقها وهي كما يلي:

**أ- الأهداف الأولية:**

وتعبر الحلقة الاولى التي يمكن من خلالها تحقيق الاهداف النهائية فهي عبارة عن متغيرات تمتاز بدرجة عالية من الاستجابة للادوات السياسة النقدية والذي يعمل البنك المركزي التحكم بها ومن ثم تاثيرها على الاهداف الوسيطة وتتكون هذه الاهداف من مجموعتين هما :

1- **مجمعات الاحتياطات النقدية:** وتتكون من مجموعتين هما( الاحتياطي الغير المقترض والقاعدة النقدية،فالاحتياطي غير المقترض يمثل(الاحتياطي الاجمالي – الاحتياطي المقترض)،أما بالنسبة للقاعدة النقدية فهي تتكون من النقود المتداولة


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

لدى الجمهور والاحتياطي المصرفي، وقد دار الجدل حول متغير الاحتياطي الاكثر فعالية وعلى قدرة السلطة النقدية في التحكم بهذه المجاميع المتعلقة بنمو العرض النقدي والذي يشكل هدف مهما من اهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

**2- سعر الفائدة في السوق النقدي:** ويعد من الاداة التي يستخدمها البنك المركزي كرقابة قوية ، اي بمعنى اخر قدرة المقترضين من معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى(باري، 1987، 293).

**ب- الأهداف الوسيطة:**

وهي متغيرات مرتبطة بصورة ثابتة بالاهداف النهائية وهي عبارة عن متغيرات قابلة للمراقبة من قبل السلطات وتعد هذه الاهداف بمثابة إعلان عن إستراتيجيات السياسة النقدية، ومن اهم الشروط التي يجب ان تتوفر لهذه الاهداف ان يكون البنك القدرة على السيطرة لكافة المتغيرات المتعلقة بها وان تكون قابلة للقياس وان تكون المتغيرات المتعلقة بها قابلة للتنبؤ ( مفتاح،2000، 115).

**ج- الاهداف النهائية:**

باعتبار السياسة النقدية تمثل احدي اهم أدوات السياسة الاقتصادية، فإن أهداف السياسة النقدية تتطابق مع أهدافها الرئيسية، ومن اهم الاهداف النهائية(الدوري والسامرائي، 2006، 190) هي:

1- تحقيق الاستقرار العام لاسعار، فعندما تتعرض قيمةالعملة لتدهور اثناء التضخم سيعيق من عملية التنمية وبالتالي عدم استقرارها.

2- العمالة الكاملة، ومن اجل تحقيق هذا الهدف لابد ان تقوم السلطات باجراءات لتنشيط النشاطات الاقتصادية تقوية الطلب عن طريق زيادة العرض النقدي مما يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة،وزيادة الاستثمار والتي بدورها تؤدي الى انخفاض البطالة وارتفاع الدخل.

3- ان هدف تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها كل من الدول النامية والمتقدمة اي بمعنى زيادة الناتج الاجمالي بشرط ان يقابله زيادة في الدخل الحقيقي.

4- تسعى جميع الدول الى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أدوات السياسة النقدية لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات فرفع سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمارمما سيؤدي الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وهنا يبرز دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كهدف نهائي.

**ثانيا: دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية في ظل وجود العملات الرقمية:**

ان عملية مراقبة وتوجيه الائتمان تعد من أهم الوظائف البنك المركزي الذي يقوم بها فهو يسعى للتحكم في الائتمان وتوجيهه نحو القطاعات الهادفة معتمدا بذلك على أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة ومع ظهور النقود الرقمية وانتشارها، تفاوت الاراء حول مدى تاثير العملات الرقمية وقدرة البنك في إدارة واستخدام أدوات السياسة النقدية ولعدد اسباب منها محدودية قبولها والموقف الرسمي الرافض لها وعدم انتشارها السريع فلايمكن المقارنة بينها وبين العملات القانونية وهذا مايجعلها غير مؤثرة على عرض النقود، وبين وجهات نظر اخرى بانها سوف تضعف من قدرة البنوك في ادراتها للسياسة


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

النقدية وانها سوف تضطر الى ايجاد ادوات ووسائل اخرى تكون ملائمة مع التطورات والتقنيات النقدية ويعود السبب في ذلك من أهمها:

1- زيادة اهمية العملة الرقمية واتساع انتشارها على كافة القطاعات الاقتصادية وزيادة قدرتها بين الافراد على التبادل السلع والخدمات على مدار الساعة مما يجعل هذا الامر يؤدي إلى إلغاء الحدودالتي تفصل مابين كافة الدول وبالتالي الى اضعاف من دور وفعالية ادوات السياسة النقدية.

2- يصعب السيطرة عليها لكون الشبكات الالكترونية ليس لها وجود مادي بالاضافة الى انها لاتعترضها حدود سياسية اوقانونية وهذا مايصعب على البنك المركزي حصر أرصدتها الإلكترونية المتداولة وبالتالي الى ضعف دور البنوك نحو الائتمان.

3- قد تتراجع فعالية السياسة النقدية فيما يتعلق بتوجيه الائتمان او ترشيد من عمليات الاستيراد عندما يفقد البنك قدرته على التحكم بعرض النقود في ظل استخدام العملات الرقمية التي تتدفق دون حدود مكانية ام زمانية( موسى، 2003، 169).

**المحور الثالث: واقع الاقتصاد الرقمي وتاثيره على ادوات السياسة النقدية في الاقتصاد الاردني:**

**اولا: واقع الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد الاردني:**

يشكّل الاقتصاد الرقمي اداة رئيسية لتوجه نحو الطريق الصحيح لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وقد ادرت الاردن على اهمية هذه الخطوة حيث قامت باصدار خطة في عام 2016 مستندل بذلك حول نقاط القوة والفرص المتاحة امامها بجعل البلد يندمج بالاقتصاد الرقمي العالمي من خلال خلق وجهات تجارية تعمل على جذب الاستثمارات والشراكات الدولية وذلك من اجل ضمان النمو والازدهار للبلد ،لذلك نجد بان الاردن تسعى الى الابتعادعن رؤية القطاعات التكنولوجية والاتصالات كقطاع منعزلا عن الاقتصاد العالمي وبناء اقتصاد رقمي عبر الاقتصاد الاردني عن طريق الابتكارات في القطاعات العامة وريادة الاعمال وانشاء البنية التحتية للاقتصاد الرقمي ودعم المواهب والقدرات حيث كان الهدف من هذه الخطة الى تسريع من معدل النمو السنوي للناتج الاجمالي بنسبة تقدر(3-4%) خلال عام 2025 ونمو في ايرادات القطاعات الرقمية بنسبة (25-30%) وانشاء مالايقل عن (7000) شركة في الاقتصاد الرقمي بحلول عام 2025 وتعد الاردن من الدول الواعدة رقميا والتي قطعت شوطا في مسيرة التحول الرقمي لكونها تمتلك بنية تحتية ومعرفية لانطلاق نحو استكمال خططها للتحول الرقمي، ويمكن التوضيح من خلال الجدول(2) عن بعض مؤشرات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الاردن وكما يلي:

**جدول(2) بعض المؤشرات لتوجه نحو الاقتصاد الرقمي في الاردن.**

| السنوات | الانفاق على البحث والتطويركنسبة من الناتج المحلي | العاملون في مجال البحث والتطوير(مليون لكل شخص | صافي التكنولوجية المتقدمة(مليون دولار) | العاملون في قطاع الاتصالات الانترنت(عدد) | عدد مستخدمي الانترنت(مليون شخص) | حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات(الانترنت والهاتف والحاسوب)(مليون |
|---|---|---|---|---|---|---|



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

| | الاجمالي | | | | | دينار) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 0.33 | 89.96 | 31.60 | 370 | 0.39 | 152.93 |
| 2005 | 0.43 | 107.27 | 38.75 | 450 | 0.72 | 155.30 |
| 2010 | 0.55 | 111.66 | 12.23 | 830 | 2.30 | 115 |
| 2015 | 0.70 | 108.88 | 12.12 | 440 | 4.63 | 290 |
| 2020 | 0.88 | 114.44 | 71.40 | 457 | 9.38 | 178 |

**المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:**

**1- الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا – الإسكوا ، الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا ، تقرير عن التقدم المحرز ، ٢٠٠٤ على الموقع الالكتروني التالي:**www.ituarabc.org

ونلاحظ من الجدول(2) بان الاردن قد بذلت جهودا كبيرا من اجل تطوير وتعميم فكرة استخدام الانترنت والحاسبات لدى الافراد والمؤسسات وقد انتقلت الاردن بفضل هذه الجهود الى القطاعات التي تستثمر المعاملات الالكترونية المتطورة حيث احتلت الاردن حسب مؤشر الابتكار الدولي المرتبة(83) عالميا وبذلك استطاعات بفضل هذه الاستراتيجيات لتطوير قطاع التكنولوجية والاتصالات من فرض نفسها كاحد البلدان الاكثر حيويا في هذا الجانب.

**ثانيا: تاثير العملة الرقمية على ادوات السياسة النقدية في الاردن:**

ان المشكلة الرئيسية تكمن بان السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي لايمكنها ان تؤثر على العملة الرقمية لانه من الصعب السيطرة على التضخم وعلى استقرارالاسعار عندما يرتفع العرض النقدي من العملات الرقمية فعندما لاتتفاعل البنوك المركزية مع زيادة انتشار العملات فانها سوف تفقد البنوك سيطرتها على عرض النقد والذي يعتبر من اهم ادوات الرئيسية التي تعمل على تنظيم استقرار اسعار وبالتالي الحد من التضخم وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الرقمية والتي ستكون عواقبها هائلة على كافة القطاعات الاقتصادية وللتغلب على هذه الحالة لابد من البنوك المركزية ان تاخذ الدور القيادي في استغلالها لفرصة اصدار هذه العملات بدلا من اعطاء القطاعات الخاصة فرصة هذا الدور، فسيضطر البنك الى قبول بهدف المشاركة العملة الخاصة في عرض النقود وبالتالي الى تغيير سياسته النقدية ليتمكن من مواكبة التغيرات الاقتصادية وكذلك السيطرة على التضخم(camera,2017,33). ان تطور العملة الرقمية واحلالها محل النقود القانونية سوف تؤثر بشكل كبير على ادوات السياسية النقدية التي سيستخدمها البنك المركزي وذلك منة خلال:

**1- تاثيرها على عمليات السوق المفتوحة:**

ان قيام بعض القطاعات الاقتصادية بالاعتماد على هذه العملات سيؤدي ذلك الى الابتعاد عن النقود القانونية وهذا مايجعل من البنوك التجارية بمحاولتها ارجاع النقود التي تزيد عن حاجتها الى البنوك المركزية لغرض زيادة نسبة الاحتياطي لديهم وهذا الامر سيحد من قدرة البنك بالقيام بعمليات البيع والشراء وبالتالي الى اضعاف من قدرتها على منح الائتمان، حيث يتوقف


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

تاثير العملة الرقمية على السوق المفتوح على مدى اسان تأثير العملات الرقمية على عمليات السوق المفتوحة تتوقف على مدى استخدام هذه العملات من القطاعات الاقتصادية.

**2- تاثيرها على الاحتياطي القانوني:**

ان استخدام العملات الرقمية سيؤثر بشكل سلبي على سياسة الاحتياطي القانوني ، اي بمعنى عند زيادة استخدامها سيؤدي الى زيادة الوائع ومن ثم يؤدي الى زيادة الاحتياطي الفائض ممايؤدي بدوره الى زيادة حجم السيولة ويتقلص الاحتياطي لدى البنوك المركزية .

**2- تأثيرها على سعر الخصم:**

ان اغلب المصدرين للعملات الرقمية يؤدعون اموالهم من جراء بيع وشراء هذه العملات لدى البنوك التجارية يقومون وبالتالي الى زيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي وهذا الامر يجعل امام البنوك الاختيار بين امرين اما شراء الاصول من المؤسسات غير البنكية او شراءها من البنك المركزي ، فعندما يزداد الطلب على الاصول فنها سيؤدي الى خفض سعرالفائدة ولهذا سوف نجد بان الاختيار الذي سوف تفضله البنوك التجارية هو شراء الاصول من البنك المركزي لان هذه البنوك ستعمل على تثبيت سعر الفائدة على الاصول قصيرة الامد.وبهذه الطريقة تعمل على استخدام اموالها في تخفيض من سعر الخصم من اجل مواجهة البنك المركزي وبالتالي يصعب عليه السيطرة على العملات الرقمية او الحد من انتشارها(شايب،2012، 11-12).

## الاستنتاجات:

1- تعتبر البنوك المركزية السلطة النقدية التي يخول اليها إدارة السياسة النقدية وادواتها ومن خلالها يتمكن تحقيق الاهداف النهائية لهذه السياسة .

2- أتضح بأن الاقتصاد المبني على المعرفة هو اتجاه متنام نحو آفاق التكامل العالمي،اي انه متجه إلى اقتصاد عالمي مفتوح وذلك بفضل ثورة المعلومات والاتصالات.

3- تسعى الحكومة الاردنية الى إدخال الاردن في جانب التطورات التكنولوجية الحاصلة وإبعادها عن العزلة التي قد تعاني منه العديد من الدول حيث تسعى الى تحقيق ذلك، بحيث حققت مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي ورفعت من قدرتها الإنتاجية أيضاً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

4- على الرغم من اهمية العملات الرقمية في زيادة الانتاجية وتحسين من قدرة القطاعات على المنافسة وتوفير مهن وتطوير الخدمات ،الا ان الاردن لم تستفاد بشكل كبير من هذه المميزات عند مقارنتها بالدول المتجهة نحو التحول الرقمي.

5- يتوقف تاثير العملات الرقمية على ادوات السياسة النقدية بسبب زيادة انتشار استعمال هذه العملات وتداولها والتي تؤدي بدورها الى ان يفقد البنك المركزي سيطرته على عرض النقد والذي يعتبر من اهم ادوات الرئيسية التي تعمل على تنظيم استقرار اسعار.

6- ان العملات الرقمية تؤثر سلبيا وبشكل مباشر على ادوات السياسية النقدية واهدافها وذلك لصعوبة السيطرة على العملات هذه العملات او الحد من انتشارها وتوجيهها.


جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

**المقترحات :**

1- التاكيد على ضرورة وجود تعاون تشريعي ودولي يعمل من خلاله على وضع الطرق المناسبة التي تمكنها من توفير الحماية للمتعاملين بعملة الرقمية في ظل قانون يعمل على ضبط اصدار هذه العملة وآليات تداولها.

2- على الجهات المسؤولة بالأمور النقدية في العالم المبادرة باتخاذ خطوات تعمل على تزويد الافراد والموسسات وقطاعات الاعمال بضرورة دمج التقنيات الحديثة مع النظم النقدية بحيث تساهم بتقديم الحلول المناسبة والفعالة التي من شانها ان لا تضعف من نمو الأسواق والابتكارات النقدية والمالية.

3- تنمية الموارد البشرية وتعميق البحث والتطوير التكنولوجي وادخالها في جميع القطاعات الإنتاجية والاقتصادية المختلفة مع ضرورة وضع برامج لتدريب موظفي الدولة على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في الحكومة الالكترونية عن طريق التعاون بين وزارات التعليم ومؤسسات التاهيل الحكومي.

4- اعفاء شركات الاقتصاد الرقمي من الضرائب وخاصة فيما يتعلق بقطاع الاتصالات ,وتاسيس صندوق للتمويل الاقتصاد الرقمي الاردني من خلال التركيز على الشركات التقنية والابتكارات التكنولوجية لكونها هذه الشركات تمثل العمود الفقري وحجر الاساس للاقتصاد الرقمي.

5- قيام الباحثين المختصصين في هذا الجانب بمزيد من الدراسات والأبحاث التي تساعد في فهم الأداة النقدية الجديدة وتطورها، بحيث يمكن في النهاية العمل بها مع التقليل من سلبياتها.

6- ضرورة اصدار ارشادات توعوية تبين من خلالها حجم المخاطر عند تعامل مع العملات الرقمية باصدار تعليمات الزامية تمنع من استخدامها لحين التاكد من وصول ضوابط قانونية ودولية بشانها.

**المصادر:**

1- الأمم المتحدة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا – الإسكوا ، الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا ، تقرير عن التقدم المحرز، ٢٠٠٤ على الموقع الالكتروني التالي:www.ituarabc.org

2- الباحوث،عبد الله،2017، النقود الافتراضية مفهومها أنواعها وآثارها الاقتصادية، بحث مقدم للمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس:23.

3- 3-بارون، جوشوا واخرون،2015، تداعيات العملة الافتراضية على الامن القومي، مؤسسة( RAND)سانتا مونيكا،كاليفورنيا، امريكا: 1.

4- باري، سيجل،1987، ترجمة طه عبد الله منصوري وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، النقود والبنوك والإقتصاد – وجهة نظر النقدويين،دارالمريخ، مصر :293.

5- بوشول،فائزة وآخرون،2007، واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر، جامعة سطيف، الجزائر :121.

6- الدوري،زكريا و السامرائي،يسرى ،2006، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن: 190.



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 

7- الرشيد، بو عافية ،2014، دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،العدد(2): 113.

8- شايب، محمد،2012، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية،الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية،الجزائر:11-12.

9- الشافعي ،محمد ابراهيم محمود ،2003، الاثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية، مؤتمرالأعمال المصرفية الألكترونية بين الشريعةوالقانون،غرفة تجارة وصناعة دبي،جامعة الامارات العربية المتحدة، المجلد(1):23.

10- قدي،عبد المجيد،2003، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 53.

11- مفتاح ،صالح،2000، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة(1990-2000) أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر:115.

12- موسى ،احمد جمال الدين،2003، النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون(10-12 مايو،2003)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي:169.

13- النجار، فريد،2007، الإقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية، مصر: 25.

14-Bajpi, Prableen,2017, The 6 Most Important Cryptocurrencies Other Than Bitcoin, investopedia October, 2017:13. https://www.investopedia.com/tech/6-most-important-cryptocurrencies-other-bitcoin.

15-Camera, G. (2017), A perspective on electronic alternatives to traditional currencies, economic review. sveriges riksbank, Vol. (1).p33.



جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 